حقيقة الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط (إن) و (إذا) عند الكوفيين

د. عبد الحسين موسى الساعدي
كلية الآداب– جامعة بغداد

الملخص :

هذا البحث يتحدث عن مسألة نحويّة خلافيّة بين علماء النحو القدامى على مستوى المذهب النحوي الواحد وعلى مستوى المذاهب النحويّة ، ودخلت هذه المسألة مصنفات الخلاف النحوي وألقت بظلالها على دراسات المحدثين، وشغلت اذهان الباحثين ، واحتلت مساحة من المناقشة في المصنفات النحويّة، وبعد التحليل النحوي لها، والتنقيب في اصولها، وجدت ان الوهم قد أخذ حيزاً في التفسير النحوي لها ، هذه المسألة هي حقيقة الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط (إنْ، وإذا) عند الكوفيين . نسب القدامى إلى الكوفيين كلامًا لم يقولوه، وتابعهم في ذلك المحدثون ، وأهملوا رأيًا لابن جني في تعضيده لرأي الكوفيين ولم يذكروه ، فكشفت عن حقيقة الأمر في هذه المسألة معتمدًا مصنفات النحو القديمة والحديثة ، وأنهيت البحث مبيناً أنَّ صعوبة القطع بالتوجيه النحوي في الدرس الكوفي مردّه إلى :

– فقدان التراث النحوي للكوفيين .
– عدم وضوح حديثهم عن المسائل والتوجيهات.
– غموض المصطلح النحوي في تراثهم .

ما زالت لبعض مسائل النحو العربي حاجة إلى إعادة نظرٍ وتحليل نحوي قائم على التوثيق المنهجي لمعرفة حقيقتها ، والوقوف على تفاصيلها ويأتي في مقدمة ذلك مسائل الخلاف النحوي ، لذا ارتأيت أن ادلو بدلوي في مسألة من هذه المسائل هي : (حقيقة الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط (إن) و (إذا) عند الكوفيين) . وقد وجدتُ أنَّ هذه المسألة قد شغلت أذهان الباحثين ، واحتلت مساحة واسعة في المصنفات ، لا بين البصريين والكوفيين فحسب، إنّما يوجد تباين للآراء في المذهب الواحد كذلك . وبعد أن جمعت مادة البحث اقتضت طبيعته أن اجعله في أربعة مواضيع : (تناولت فيه المسألة في مصنفات الخلاف النحوي ، اختص بدراسة الموضوع عند البصريين ، خصصته لدراسة الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط عند الكوفيين ، الآراء المنسوبة إلى الكوفيين في هذا الموضوع ، وقسمته على مطلبين : الآراء التي نسبها إليهم النحويون القدامى . الآراء التي نسبها إليهم المحدثون والمعاصرون . وقبل الشروع في الدراسة أود التنبيه على الأمور الآتية :

الأوّل : أنّي بحثت المسألة في مصنفات الخلاف النحوي لأجل أن أثبت أنّ المسألة خلافية ، فضلًا عن معرفة حجمها ومساحتها في هذه المصنفات .

الثاني : أنّي درست المسألة عند البصريين، والمفروض ألّا أذكرهم ، لأنّ بحثي خاص بالكوفيين ، ولكنّي وجدت البصريين غير متفقين في توجيه الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) ووافق بعضهم الكوفيين ، فكان ذلك مسوغًا لذكرهم في هذا البحث .

الثالث : أنَّ سبب ذكر الآراء المنسوبة إلى الكوفيين ، هو أن يعلم القارئ الوهم الذي وقع فيه بعضُهم من سوء فهمه لنصوص الكوفيين والبصريين .

الاسم الواقع بعد أداتي الشرط في مصنفات الخلاف النحوي :

يُعدُّ كتاب "الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين" لأبي بركات الأنباري (ت٥٧٧ه) ، أوّل مصنفٍ في الخلاف النحوي وصل إلينا ، وقد فصَّل القول في هذه المسألة على النحو الاتي : (ذهب الكوفيون إلى أنّه اذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية نحو قولك : إن زيد اتاني آته ، فانه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل) [١]. وقال ايضا : (وذهب البصريون إلى أنّه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه "إن اتاني زيد" ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر ، وحُكِيَ عن أبي الحسن الأخفش أنّه يرتفع بالابتداء) [٢] . أقول إنّ هذين النصين لا يشيران إلى وجود خلاف في الاسم المرفوع بعد (إن) أفاعل هو أم مبتدأ ، وإنّما محور الخلاف يقع في الاسم الواقع بعد أداة الشرط هل هو :

١. اسم مرفوع بفعل مضمر (مقدّر) .
٢. او اسم مرفوع بالابتداء .
٣. او اسم مرفوع بما عاد إليه من الخبر .

فإن كان الرفع على الاحتمال الأوّل كان الاسم فاعلًا ، وإن كان الرفع على الاحتمال الثاني كان الاسم في موضع الابتداء ، وإن كان الرفع على الاحتمال الثالث كان الاسم في موضع الابتداء . أمّا الأوّل فمنسوب إلى البصريين ، وأمّا الثاني فمنسوب إلى الأخفش من البصريين ، والاحتمال الثالث الذي وقع اللبس فيه منسوب إلى الكوفيين . وقد يسأل سائل ويقول : كيف وجهت الاحتمال الثالث على الإبتداء لا على الفاعلية كما فهمه بعض البصريين وبعض المتأخرين من الباحثين ؟

أقول : اعتمدت تصريح أبي البركات الأنباري في قوله : (وبهذا يبطل قول من ذهب من الكوفيين وغيرهم إلى أنّ الاسم بعد (اذا) مرفوع لأنّه مبتدأ ، إمّا بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله تعالى: (إِذَا السَّمَآءُ انشَقَّت)[٣] لأنّ (إذا) فيها معنى الشرط ، والشرط يقتضي الفعل ، فلا يجوز ان يُحمل على غيره ، والله أعلم) [٤] .

وأستنتج من هذا النص أربعة أمور: الأمر الأوّل: أنّ لفظ (غيرهم) في قوله (من الكوفيين وغيرهم) يُشير فيه إلى الأخفش ، ولا يوجد غيره ، ولو كان هناك غيره لذكره لنا .
الأمر الثاني : ان ابا البركات الانباري يخبرنا ان الكوفيين والاخفش يعربون الاسم مبتدأ وليس فاعلا . الأمر الثالث : في قوله (أمّا بالترافع) إشارة إلى عامل الرفع في المبتدأ عند الكوفيين ، وفي قوله (او بالابتداء) إشارة إلى عامل الرفع في المبتدأ عند الأخفش. الأمر الرابع : في قوله (والشرط يقتضي الفعل) يشير المصنف إلى منهجه في إبطال قول الكوفيين والأخفش ، لأنّ الاخيرين لهما منهج آخر في توجيه المسألة . أمّا حُجّة الكوفيين فيما ذهبوا اليه فقد أوجزها أبو بركات بقوله : (أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما جوزنا تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفصل لأنّها الأصل في باب الجزاء ، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها ، وقلنا إنّه يرتفع بالعائد لأنّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأوّل ، فينبغي أن يكون مرفوعًا به ، .... ، وإذا كان مرفوعًا به لم يفتقر إلى تقدير فعل) [٥] . أهم ما نحتاجه في هذا النص أمران :
الأوّل : أنّ الفعل المتأخر يتضمن ضميرًا وليس فارغا .
الثاني : أنّ الاسم المتقدم مرفوع بهذا المكني في الفعل .

أمّا حُجّة البصريين فقد ذكرها أبو البركات بقوله : (وأمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا يرتفع بتقدير فعل لأنّه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل ، ولا يجوز أن يكون الفعل ها هنا عاملا فيه ، لأنّه لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعًا بلا رافع ، وذلك لا يجوز ، فدل على أنّ الاسم يرتفع بتقدير فعل ، وأنّ الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدّر) [٦]. هنا قراءة بصرية مستوحاة من قول أبي البركات (لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه) والذي يرتفع بالفعل على رأي البصريين هو الفاعل ، ولذلك لا يجيزون تقدمه ، وهذا الفهم أسقطوه على كلمات الكوفيين فحصل اللبس ، في حين يرى الكوفيون ان الاسم يرتفع بالفعل والمكني له ، لأنّهما في موضع الخبر ، والخبر رافع للمبتدأ عندهم كما سيأتي لاحقا . ولم تُضِف كتب الخلاف النحوي التي صُنفت بعد كتاب أبي البركات الانباري شيئا جديدا ، فكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين) تناول مسألة [رافع المبتدأ] وقال مصنفه أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ) (وللكوفيين مذهبان : أحدهما : يرتفع المبتدأ بالخبر والخبر بالمبتدأ ويسمونهما المترافعين ، والمذهب الثاني : أنه يرتفع بالعائد من الخبر) [٧] .

ومن اللافت للنظر أنّ العكبري وهو يتحدث عن عدم صحة رفع المبتدأ للخبر والخبر للمبتدأ عند الكوفيين يقول: (والثاني : أنّ المبتدأ لو كان مرفوعا بالخبر لوجب أن

يكون فاعلًا اذا كان الخبر فعلًا ، والفاعل لا يكون قبل الفعل) [٨]. وهذا الفهم في جعل المتقدم على الفعل فاعلًا لا يختلف عن فهم أبي البركات السابق الذي يقول فيه (لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه) والذي يرتفع بالفعل هو الفاعل كما هو متبادر .

هذا اللبس المتكرر في فهم مراد الكوفيين أوقع البصريين في هذا الوهم .

وأورد العكبري هذه المسألة في كتابه الآخر (اللباب في علل البناء والإعراب) إذ جاء فيه : (وإذا وقع بعد أداة الشرط اسم كان العامل فيه فعلًا ، أمّا الذي يليه كقولك : إن زيدًا أضربهُ ، او فعل محذوف يفسره المذكور كقوله تعالى: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ) [٩] ، فـ (أحدٌ) فاعل . اي : إن استجارَ أحدٌ . وقال الكوفيون : يرتفع بالعائد . وقال بعضُهم : هو مبتدأ) [١٠] . وهذا النص واضح الدلالة أنّ الكوفيين يجعلون الاسم المتقدم يرتفع بالعائد الذي فيه الفعل ، ولا يرتفع بالفعل نفسه فيكون الاسم فاعلًا كما يزعمون . وممن ذكر المسألة عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيديّ ، ولكنّه اكتفى بالاقتباس عن أبي البركات الأنباري ، ولم يضف كلامًا جديدًا سوى قوله : (وما ذكره الكوفيون لا دليل لهم فيه) [١١] .

وما تقدم موجز ما ذَكَرَتهُ كتب الخلاف النحوي في المسألة ، وقد وهم من لا تدقيق له في قول الأنباري أنّ الكوفيين بتقديمهم الاسم على رافعه ، يجعلونه فاعلًا ، في حين نجدهم يرددون عبارات أبي البركات في الإنصاف التي يصرح فيها أنّ الكوفيين جعلوه مبتدأ.

حقيقة الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط عند البصريين :

أشار سيبويه إلى هذه المسألة في مواضع ، وفي عبارات وأساليب متنوعة ، وساقتصر على ذكر أهم ما يتطلبه البحث في هذا المقام . قال سيبويه : (واعلم أنّ حروف الجزاء يقبح أن تتقدم الأسماء فيها قبل الافعال) [١٢] . وقال في موضع آخر : (واعلم أنّ قولهم في الشعر : إن زيدٌ يأتِك يكن كذا ، إنّما ارتفع على فعلٍ هذا تفسيرُه ، كما كان ذلك في قولك : إنْ زيدًا رأيتُه يكن ذلك ؛ لأنّه لا تُبْتدأ بعدها الاسماء ثم يُبنى عليها) [١٣] . وفي هذا النص دلالة واضحة على عدم إعراب الاسم المرفوع بعد (إن) مبتدأ ، إنّما هو فاعل لفعلٍ محذوف يفسره المذكور. وتحدث سيبويه في موضعٍ آخر عن الاسم بعد (إذا) و (حيثُ) وقال : (ومما يقبح بعده ابتداء الأسماء ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبًا في القياس : إذا ، وحيث تقول : اذا عبدَالله تلقاه فأكرمه ، وحيث زيدًا تجدُهُ فأكرمه لأنّهما في معنى حروف المجازاة . ويقبُحُ إن ابتدأت الاسمَ بعدهما إذا كان بعده الفعل . لو قلتَ : اجلس حيثُ زيدٌ جلسَ وإذا زيدٌ يجلسُ كان اقبحَ من قولك : إذا جلسَ زيدٌ وإذا يجلسُ ، وحيثُ [يجلسُ ، وحيث] جلس والرفع بعدهما جائز ، لانك قد تبتدئ بعدهما فتقول : اجلس حيث عبدالله جالسٌ ، واجلس إذا عبدُالله جَلَسَ) [١٤] . وفي

هذا النّص ثلاثة أحكام:

الاول : يقبُحُ مجئ الاسم المرفوع بعد (إذا) إذا كان بعده الفعل .

الثاني : الاقبحُ مجيء الأسم بعدها مرفوعا إذا كان بعده فعلٌ مضارعٌ مرفوع .

الثالث : جواز رفع الاسم بعدها . وسيبويه لم يُبيِّن هل الأسم مرفوعٌ بالابتداء (مبتدأ) أم أنّه

فاعلٌ ، لكنّ السياق السابق لهذا النص صرح بأنّ الأسم يُعربُ فاعلا لفعلٍ مضمر . واكد ابو جعفر النحاس (ت٣٣٨ه) ما ذهب إليه سيبويه إذ جاء في إعرابه لقول الله تعالى: (وَإِنۡ أَحَدٞ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ)[١٥]. (أحدٌ) مرفوع بإضمار فعل كالذي بعده [١٦] . ووجه إعراب الاسم في قوله تعالى: (فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَت) [١٧] (وإذَا الشَّمسُ كُوِرَت) [١٨] و (وإذَا الأرضُ مُدَّت)[١٩] ، بالتوجيه نفسه السابق ، ولكنّه أضاف كلامًا عندما أعرب قوله تعالى: (إذَا السَّمَاءُ انفطَرَت) [٢٠] وكذا (وإذَا الكَوَاكِبُ انتَثَرت)[٢١] وكذا (وإذَا البِحَارُ فُجِرَت) [٢٢] ، قال : (ولا يجوز أن تكون مرفوعة بالفعل الآخر إلّا على شيء حكاه لنا علي بن سليمان عن احمد بن يحيى ثعلب ، قال : زيد قامَ مرفوع بفعله يُنوى له التأخير) [٢٣] . وتابع السيرافي (ت٣٦٨ه) من سبقه من البصريين بقوله : (والذي عند أصحابنا البصريين أنّ الاسم الذي بعد (إن) يرتفع بإضمار فعلٍ ما ظهر تفسيره) [٢٤]. وقال : (وأمّا الفراء وأصحابه فلا يقدرون فعلًا قبل الاسم المرفوع ، يجعلون الاسم المرفوع والمنصوب مستحسنًا في (إن) خاصّة لقوتها) [٢٥] . وفي شرحه لكتاب سيبويه : (وزعم الفراء أنّ (أحدٌ) مرفوع بالعائد الذي أعاد إليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في "استجارك")[٢٦]. وكلام السيرافي حدد العامل في الرفع ولم يقُل إنّه فاعلٌ عند اهل الكوفة او عند الفراء . ولم يكن البصريون على رأيٍّ واحد في توجيه الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط ، فسيبويه والنحاس والسيرافي أعربوه فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ مُقَدَّر يُفسرُهُ المُظهَرُ ، وتابعهم مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ه) [٢٧] ، وابن الخشاب (ت٥٦٧ه) [٢٨] . وخالفهم في التوجيه الأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ه) ، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه) على التفصيل الاتي: تحدث الأخفش عن قوله تعالى من سورة الانشقاق (إذا السماء انشقت) [٢٩] ، قال (على التقديم والتأخير) [٣٠] . وفي تفسيره لقوله تعالى (وَإِنۡ أَحَدٞ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٱسۡتَجَارَكَ فَأَجِرۡهُ حَتَّىٰ يَسۡمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ)[٣١] قال: (فابتدأ بعد (إنْ) وان يكون رفعُ (أحدٌ) على فعل مضمر أقيس الوجهين ، لأنّ حروف المجازاة لا يُبتدأ بعدها) [٣٢]، هذا كلُّ ما ورد عن الأخفش ، وهو واضح الدلالة ولا يحتاج إلى بيان أو تفسير ، فهو يجيز الوجهين :

الوجه الأوّل : إعراب الاسم المرفوع مبتدأ .

الوجه الثاني : إعرابه فاعلًا لفعلٍ مضمر وهو القياس المرجَّح عنده .

ومن الغريب جدًا أن تُشير مصنفات البصريين على امتداد الزمن إلى الرأي الأوّل وتهمل الرأي الثاني ، بل تصف الرأي الأوّل بانَّه باطلٌ وشاذٌ وفاسدٌ وهذا ما لا ترتضيه طبيعة البحث العلمي . أمَّا ابو الفتح عثمان بن جني فله رأيان في المسألة :

الرأي الأوّل : قال في موضوع (حذف الفعل) : حذف الفعل على ضربين :

أحدُهما : أن تحذفه والفاعل فيه ، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة ، وذلك نحو : زيد ضربته ، لأنك اردت : ضربت زيدا ، فلما اضمرت (ضربت) فسرته بقولك : ضربته .

الآخر : أن تحذف الفعل وحده ، وذلك ان يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به ، وذلك نحو قولك : أزيدٌ قام ؟ فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خال من الفاعل ، لأنَّك تريد أقامَ زيدٌ ، فلمّا اضمرتَه فسّرته بقولك : قامَ . وكذلك (إذَا السَّمَاءُ انشَقَّت) [٣٣] و(إذَا الشَّمسُ كُوِرَت) [٣٤] و.... الفعل فيه مضمر وحده ، اي : إذا انشقت السماء ، وإذا كورت الشمس ، .... ، وعليه فقوله :

إذا ابنُ أبي موسى بلالٌ بلغتهِ فقامَ بفأسٍ بين وصليكِ جازر [٣٥]

اي : إذا بُلغ ابن ابي موسى ، وعِبرة هذا أنَّ الفعلَ المضمر إذا كان بعده اسمٌ منصوب به ففيه فاعلُهُ مضمرًا ، وان كان بعده المرفوع به فهو مضمرٌ مجرد من الفاعل ، ألا ترى إنَّه لا يرتفعُ فاعلان به) [٣٦]. الراي الثاني : تحدث ابن جني تحت باب (في تقاود السماع وتقارع الانتزاع) عن موضوعات خلافية بين النحويين ، وذكر قول ضيغم الأسديِّ :

إذا هو لم يخفني في ابنِ عمي – وإن لم القه – الرجلُ الظلومُ

وقال : (استدلُ على جواز ارتفاع الاسم بعد (إذا) الزمانية بالابتداء) [٣٧] وقال في نهاية شرحه للموضوع ، (فإذا ثبت بما أوردناه ما أردناه ، علِمت وتحققتَ أنَّ (هو) من قوله (إذا هو لم يخفي الرجل الظلوم) مرفوع بالابتداء لا بفعلٍ مضمر. وفي هذا البيت تقوية لمذهب أبي الحسن في إجازته الرفع بعد (إذا) الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالى: (إذا السّماء أنشقت) [٣٨] و(إذا الشمس كورت) [٣٩] ومعنا من يشهد لقوله هذا شيءٌ غير هذا غير أنّه ليس ذلك غرَضنا ، إنّما الغرض إعلامنا أنّ في البيت دلالة على صحة مذهب أبي الحسن هذا ، فهذا وجه صحيح يمكن أن يستنبط من بيت ضيغم الذي أنشدناه) [٤٠] .

وبعد هذين النصين لابن جني نتساءل :

– لماذا لم يذكر النحويون البصريون رأي الأخفش الذي يوافق آراءَهم ، لماذا اشاعوا رأيه المخالف لهم ؟

– لماذا لم يصرح البصريون برأي ابن جني الموافق لرأي الأخفش في كون الاسم المتقدم يعرب على الابتداء ؟

– لماذا أفرد أبو البركات الأنباري الأخفش على أنّه مخالف للبصريين وسكت عن ابن جني ؟ يبدو لي أنَّ البصريين أرادوا إخفاء الرأي لإضعاف موقف الكوفيين في المسألة .

حقيقة الاسم المرفوع الواقع بعد أداتي الشرط عند الكوفيين :

الدرس النحوي الكوفي له سمات معدودة منها : السّمة الأُولى: أنَّ التلمذة عند شيوخه تلمذة قرآنية ، بخلاف التلمذة في الدرس النحوي البصري . السّمة الثانية : أنَّ النحويين الكوفيين الأوائل هم تلامذة شيوخ البصريين ، استقوا من مصنفاتهم النحوية ، ولم يصل إلينا لهم كتب مستقلة في النحو على غرار كتب البصريين ، عدا (مختصر النحو) لابن سعدان الكوفي (ت٢٣١ه)، وهو كتاب تعليمي لا يرقى إلى كتب البصريين . إنَّ هذا التفاوت جعل الباحث في تراث الكوفيين يجد صعوبة في الحصول على الرأي الواضح في تلك الكتب ، ويضطر إلى استنطاق نصوصهم بعد إجالة الفكر وإطالة النظر لعله يصل إلى مراده .

السّمة الثالثة : أنّ بعض مصطلحات الكوفيين ليست صريحة واضحة ، وقد صرّح الدكتور طه محسن بأنّه لم يجد الفرّاء يستعمل في كتابه (معاني القران) لفظ (فاعل) مع أنَّه ذكر مصطلح (مالم يسم فاعله) ، كذلك لم يجد في كلام الفرّاء تصريحا بلفظ (المبتدأ) [٤١] . وفي موضع بحثي هذا لم اجد تصريحا عند الكوفيين بإعراب الاسم المرفوع بعد (إن) و (إذا) فاعلا ، كذلك لم ينصوا على أنّه (مبتدأ) بهذا المصطلح الواضح ، وسأعرض لآرائهم مراعيًا التسلسل الزمني لمشايخ الكوفيين . أمّا الكسائي (ت١٨٩ه) فلا يوجد ما نُسب إليه من معاني القران [٤٢] ذكر لهذه المسألة ، ولم يتطرق جامعُ آرائه الدكتور عيسى شحاته إلى النصوص القرآنية التي وردت في هذا الموضوع . ويوجد حديث عن هذه المسألة عند الفرّاء تلميذ الكسائي ، إذ يقول في حديثه عن قول الله جل وعلا: (يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَٰلَةِ إِنِ امْرُؤٌا هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ وَلَهُۥٓ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ۚ) [٤٣] قال : (هلك) في موضع الجزم ، وكذلك قوله (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ) [٤٤] لو كان مكانهما يفعل كانتا جزمًا ، كما قال الكميت [٤٥] .

فإن انت تفعل فللفاعلين أنتَ المجيزين تلك الغمارا

وأنشد بعضهم [٤٦]

صـــــــــــــــعدة نابته في حائرٍ أينما الريحُ

تميلـــــــــــــــــــــــــــها تَمِل

الّا أنّ العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فَعَل) لان الجزم لايتبيَّن في (فَعَل) ويكرهون أن يعترض شيء بين الجزم ، وما جزم [٤٧] . وهذا النص يحمل أكثرَ من قراءة ؛ لأنَّه لم يشر بصراحة واضحة إلى رافع الاسم المرفوع بعد (إن) ونحن أمام احتمالاتٍ متعددة منها : الأوّل : أن نعرب الاسم المرفوع فاعلًا لفعل متاخر ، وهذا يستدعي أن نقول إنَّ الفراء يجيز الفصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بالفاعل ، وهذا ما ذهبب اليه الدكتور مهدي المخزومي عندما قال : (والافعال عند الكوفيين قويَّة أيضًا ، تعمل متاخرة كما تعمل متقدمة ، وتعمل مقدَّرة كما تعمل ظاهرة ولكنّ الكوفيين ... ، لم يعتبروها هي والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ، ولذلك جاز عندهم أنْ يخلوَ الفعل من الفاعل خلوا تامًا وذلك في باب التنازع ...، او يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته وخلو فعله من ضميرٍ عائدٍ كما هو المعروف من مذهب الكوفيين [٤٨] . وكلام المخزومي فيه نظر ، فالكوفيون لم يصرحوا بخلو الفعل من الضمير العائد بل صرحوا بتحمل الفعل المتأخر ضميرًا ، ولم يبيّنوا عامل الرفع وأنَّ الفعل رافعٌ لفاعله المتقدم . والاحتمال الثاني : قولُهم إنّ الفعل الماضي في محل جزمٍ ولوكان مضارعًا لكان مجزومًا ولم يتأثر بالفاصل ، وهذا قد يشير إلى كون الاسم المرفوع فاعلًا ولكن الحكمَ مفتقرٌ إلى دليل قطعي .

الاحتمال الثالث : أن نُعرب الاسمَ المرفوعَ فاعلًا لفعلٍ مُضمر ، وأنَّ الاداة جزمت الفعلين المضمر والمفسّر ، وهذا لا نظير له في كلام العرب .

الاحتمال الرابع : أن نُعربَ الاسم المرفوع على الابتداء ، والفعل الذي بعده في موضع خبر ، والعائد الذي فيه رفع الاسم الأوَّل (المبتدأ) وهذا التوجيه رجَّحه أستاذنا الدكتور طه محسن ، ونراه أقرب إلى واقع الدرس الكوفي الذي يرفع المبتدا بالخبر او بالعائد من الخبر .

ووجدت الفرّاء في شرحه لقوله تعالى (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت)[٤٩] يقول: (...، وقد فُسِّر جواب : إذا السّماء – فيما يلقي الانسان من ثواب وعقاب – وكأنَّ المعنى : ترى الثوابَ والعقاب إذا انشقت السّماء) [٥٠]. وهذا النّص يعيد بناء الأسلوب الشرطي هكذا (الاداة + الفعل +الاسم) وفيه إشارة إلى وجود فعلٍ مضمرٍ . والسؤال المطروح : هل يوجد نص للفرّاء يقول إنّ الاسم المرفوع المتقدم بعد أداة الجزاء يحتاج إلى فعلٍ مضمرٍ قبله ؟

والجواب : نعم ، فقد دلنا أستاذنا الدكتور طه محسن على وجود نصٍّ للفرَّاء يُقَدِّر فيه فعلًا بعد أداة الشرط رافعًا الاسم الذي يليها ،إذ قال الفراء في إثناء توجيه معنى الآية الكريمة (وما بكم من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون) [٥١] : ("ما" في معنى جزاء ، ولها فعلٌ مضمر ، كأنّك قُلتَ : ما يكن بكم من نعمة فمن الله ، لأنَّ الجزاء

لا بدَّ له من فعل مجزوم ، إن ظهر فهو مجزوم ، وإن لم يظهر فهو مضمر كما قال الشاعر [٥٢] :

إنِ العقلُ في أموالنا لا نضق به ذِراعًا وإن صبرًا فنعرفُ للصبرِ

أراد : إن يكن ، فأضمرها، ولو جعلتَ (مابكم) في معنى (الذي) جاز وجعلتَ صلته (بكم) و(ما) حين إذ في موضع (رفع) بقوله : (فمن الله) [٥٣] . ولو لا ذكر الفراء للشاهد الشعري بعد توجيه الآية ، لاستطعنا أن نعلق على النص ، لكنَّه صريحٌ وواضحٌ ، ويتفق مع ما ذهب إليه البصريون من تقدير فعلٍ مضمر . وهذا النص يُبطل ما ذهب إليه الدكتور فاضل صالح السامرائي عندما تحدث عن مسألة إضمار الفعل وقال : (وجعل جمهور النحاة من إضمار الفعل نحو قوله تعالى (إذا السماءُ انشقت)[٥٤]. وقوله : (وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره) [٥٥] وقوله : ﴿ قُل لَّوۡ أَنتُمۡ تَمۡلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحۡمَةِ رَبِّيٓ إِذٗا لَّأَمۡسَكۡتُمۡ خَشۡيَةَ ٱلۡإِنفَاقِۚ وَكَانَ ٱلۡإِنسَٰنُ قَتُورٗا ﴾ [٥٦]، وقوله : (لو ذاتُ سوارٍ لطمتني) [٥٧] ، فهم يرون أنَّ الفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور. [وذكر] أنَّه عند الكوفيين فاعلٌ مقدَّم ومبتدأ عند الأخفش) [٥٨] . وقد رأيتَ فسادَ هذا الرأي بنصِّ الفرّاء السابق ذكره ، كما أنَّ الأخفش رجَّح القياس البصري على توجيه الرفع بالابتداء عندما ذكر الإضمار وقال : (وهو أقيس الوجهين) [٥٩] . أمّا ثعلب (أحمد بن يحيى ت ٢٩١ه) فقد فُقدت كتبُه في معاني القرآن وغريبه وقراءاته وإعرابه، وقد انبرى الدكتور هادي عطية مطر الهلالي إلى جمع تراثه في هذا الميدان وصنف كتابًا سمَّاه (التفسير المنتخب مما فسَّره ثعلب)، وجاء في هذا الكتاب تفسيرٌ لقوله تعالى: (وَإِذَا العِشَارُ عُطِلَت)[٦٠] فبيَّن معنى (العشار) ولماذا عطّلت ، ولكنَّه لم يوجه النَّص نحويا [٦١] . ووجدتُ مصنفًا آخر يحمل عنوان (معاني القران) لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب الكوفي (ت٢٩١ه) ، جمع وتحقيق الاستاذ المساعد الدكتور شاكر سبع نتيش الأسدي ، اشتمل هذا الكتاب على ثلاث آيات من سورة التكوير تبدأ بـــ(إذا) بعده اسمٌ مرفوع ولكنَّه اكتفى بذكر معاني المفردات ولم أجد توجيهًا نحويًا لأي منها [٦٢] . وفي (مجالس ثعلب) ذكر الاسم المرفوع بعد (إن) بقوله : (إن عبدالله قام أقم، قال الفراء : (إن اضمر مجهولًا رفعٌ لا غير ، وإذا أُضمِر غيرَ مجهولٍ رفعٌ ونصبٌ) [٦٣] .هذا النَّص وان كان غامضًا مبهمًا ومقطوعًا عمّا بعده وعمّا قبله فإنّه يحتمل أمرين :

أحدهما : أن يكون الفعل المضمر مجهولًا وفي هذه الحالة يكون الاسمُ مرفوعًا حصرًا ، ولكنَّه لم يبيِّن عامل الرفع فيه . الآخر : أن يكون الفعل المضمر معلومًا غيرَ مجهول ، ويكون الاسمُ إمّا مرفوعًا وإمّا منصوبًا . ومثال الحالة الاولى : إنْ عبدُالله أكرمْه . التقدير : إنْ يُكْرَمَ عبدُاللهِ أكرمْهُ . مثال الحالة الثانية :

١. مثال الرفع : إن عبدُاللهِ قام أقُم ـــــــــــــــ التقدير : إن قامَ .

٢. مثال النصب : إن الدرسَ قرأ ينجحْ ـــــــــ التقدير : إن قرأ أو إن قرأ زيدٌ .

وتكون الحالة الثانية في النصب من باب حذف (جملة) تتكون من الفعل والفاعل ، وهذا ما أجازه ابن جني كما ذكرت سابقا . ولم يغفل أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨ه) ذكر المسألة في شرحه للقصائد السبع الطوال الجاهليات ، فقد قال في قول طرفة يصف قينة مُغنيِّةً في مجلس شراب [٦٤] . **إذا نحن قلنا اسمعينا انبرت لنا على رسلِها مطروفةً لم تَشَدَّدِ**

قال أبو بكر الأنباري (و(نحن) في موضع رفع بما عاد إليه من النون والألف في "قلنا") [٦٥] . وقال في قول امرئ القيس [٦٦] :

تجاوزتُ أحراسا إليها ومعشـــــرًا عليَّ حراصًا لو يُسِرون مقتلي

إذا ما الثريا في السّماء تعرضت تعـــُرض أثناءِ الوشاحِ المفصَّل

(و"الثريا" مرتفعة بما في "تعرضت") [٦٧]. والنتيجة التي أخلصُ إليها هي أنَّ الكوفيين لم يكن لهم موقف موحد من المسألة ، وتباينت آراؤهم بين رفع الاسم بعد أداتي الشرط على الابتداء (المبتدأ) والرافع هو الخبر الذي بعده أو ما عاد عليه من الخبر ، وبين الرفع بفعلٍ مضمرٍ كما ذهب اليه البصريون ، ويكون الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط (إذا) و (إن) فاعلا .

الآراء المنسوبة إلى الكوفيين في المسألة

آراء النحويين القدامى

نقل عبدالسلام بن هارون كلام أبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨ه) عند تحقيقه لمسألة الاسم الواقع بعد (إن) الشرطية وقال : قال السيرافي : (الذي عند اصحابنا البصريين أنَّ الاسم الذي بعد (إن) يرتفع باضمار فعل ، ما ظهر تفسيره ، كأنَّه قال : وإنْ استجارك أحدٌ من المشركين استجارك ، والفعل الذي بعد (أحد) تفسير للفعل المضمر ، وموضع هذا الفعل جزم وان كان ماضيًا ، يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره ، والدليل على ذلك أنَّ الشاعر لما جعله مستقبلا ، جزمه ، فمن ذلك .

***فمتى واغلٌ يُنبِهُم* التقدير : فمتى يُنْبِهُم واغلٌ**

وأمَّا الفراء وأصحابه فلا يُقدرون فعلًا قبل الاسم المرفوع ويجعلون الاسم المرفوع مستحسنا في (إن) خاصة لقوتها) [٦٨] . وفي مكان آخر قال السيرافي : (وزعم الفرّاء أنَّ " احدٌ" مرفوع بالعائد الذي عاد إليه ، وهو ضمير الفاعل الذي في "استجارك") [٦٩] .

ومما تقدم نجد السيرافي ينسب إليهم القول بأنَّ الاسم المتقدم يُعربُ على الابتداء . ونسبَ مكي ابن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ه)إلى الكوفيين أنَّهم يرفعون الاسم ما بعد (إذا) بالابتداء وبعده الخبر [٧٠] . وهذا كلام موافق لما ذهب إليه بعض الكوفيين . وقال ابن

الخشاب (ت٥٦٧ه) وهو يتحدث عن الموضوع بعد أن ذكرَ رأي البصريين قال : (ولم يُرفع الاسم في الابتداء في محقق الأقوال وذلك في نحو : إن زيدٌ جاء فأكرِمْهُ ، وهو مرفوع بـــ (جاء) أُخرى مُضمرة يُفسرها ما بعد الاسم ، وعليه جعلوا قوله تعالى (إن امرؤ هلك) اي : إن هلك امرؤٌ ، وكذا (إذا السّماء انشقت) اي : إذا انشقت السّماء [٧١] . ويبدو لي أنَّه في قوله : (ولم يُرفَع الاسم بالابتداء في محقق الاقوال) يشير إلى الأخفش وبعض الكوفيين دون تصريح . ويرى أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه) أنَّ الكوفيين وغيرهم – ولعله يُشير إلى الأخفش- يُعربون الاسم المتقدِم مبتدأ، إمّا بالترافع وإمّا بالابتداء [٧٢]. وردد موفق الدين بن يعيش (ت٦٤٣ه) ما قاله أبو البركات الأنباري عن موقف الكوفيين ؛ ولكنَّ ابن يعيش اضاف قائلًا : (وهو قول فاسدٌ ؛ لأنّا إذا رفعناه بما قال فقد جعلنا (استجارك) خبرا لـــ (أحد) وصار الكلام كالمبتدا والخبر) (٧٣) ، وهذا ما يريدُه الكوفيون والأخفش في أحدِ قوليه. ونسب أبو حيان الاندلسي (ت٧٤٥ه) إلى الكسائي أنّه يقول بإعراب الاسم المرفوع بعد (إن) بفعل مضمر يفسره الذي بعده [٧٤] . وأحال على شرح التسهيل لابن مالك (٨٤/٤) . ونسب ذلك إلى الفراء أيضًا [٧٥] ، ونسبه إلى كتاب مجالس ثعلب ، وعندما عرض لبيت شعري

لا تجزعي إنْ مُنفِسٌ أهلكتُهُ وإذا هَلكتُ فعند ذلك فاجزعي[٧٦]

قال تقديره : (إنْ هَلَكَ مُنفِسٌ ، وأجاز الكسائي ارتفاعه على الابتداء ، والجملة في موضع جزم) [٧٧] . ولي على هذا النص ملحوظات متعددة منها :

الأوّلى : أنَّ أبا حيان لم يُحل على مصادر كوفية ، إنّما أحال على شرح التسهيل لابن مالك وهو متأخر . والثانية : أنّه لا توجد مصنفات نحوية أو قرآنية للكسائي فنعرض عليها هذا القول عدا ما جمعه الدكتور عيسى شحاته من آراء الكسائي في معاني القرآن وهو يخلو من ذكر هذه المسألة . والثالثة : أنّ ما نسبه إلى الفراء وثعلب فيه وجه من الصحة ، لأنّا أثبتنا لهم رأيًا في ذلك . والرابعة : أنّه في تقديره للبيت الشعري نسب إلى الكسائي ما يُعارض ما نسبه إليه في بداية الكلام ، واصبح للكسائي في الاسم المرفوع بعد (إن) رأيان :

الأوّل : أنّه مرفوعٌ بفعلٍ مضمرٍ يفسره الذي بعده .

الثاني : أنّه مرفوعٌ على الابتداء والجملة في موضع جزم .

ونحن أمام خيارين تجاه النص ، إمّا الترجيح وإمّا القول بالمزاوجة بين الرأيين ، فالترجيح لا ينهض لعدم وجود المرجح لتراث الكوفيين في المسألة ، والمزاوجة بين الرأيين تمثل التحرر الفكري من قيود الصنعة النحوية ، وبذلك يكون موقفه مشابهًا لما ذهب إليه الأخفش وابن جني وهذا ما أميلُ إليه وأرجحُهُ . أمّا ابن هشام في (المغني)

والسيوطي في (همع الهوامع) فقد تحدثا عن أداتي الشرط والاسم المرفوع بعدهما ، ولم يشيرا إلى الكوفيين ، بل نسبا إعراب الاسم المتقدم على الابتداء إلى الأخفش[٧٨] .

ما نسبه المحدثون إلى الكوفيين

ذكرتُ في أثناء البحث موقف الدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور فاضل صالح السامرائي في معاني النحو حصرًا ، وسأذكر الآن موقف بعض المحدثين والمعاصرين من الموضوع . يرى الدكتور أحمد مكي الانصاري – وهو من درس الفرّاء وعرف آراءه – أنَّ رأي الفرّاء في الاسم الواقع بعد (إن) يُعدُّ من مسائل التيسير ، فقد قال الأنصاري : (ومن التيسير رأيه في إعراب المرفوع بعد (إن) الشرطية حيث جعله مبتدأ و ما بعده خبر) [٧٩]. وهذا الرأي من مختص يُبطل ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي وعلي الجارم وإبراهيم مصطفى وغيرهم . ويرى استاذنا الدكتور طه محسن أنَّ عدم التقدير في جملة الشرط التي يتقدم فيها الاسم على الفعل أولى من التقدير مؤيّدًا الدكتور مهدي المخزومي ، ولكنَّه لم يقل إنَّ المتقدم فاعل للفعل المتاخر [٨٠] . وقالت الدكتورة شيماء رشيد :(ذهب الكوفيون إلى أنّه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إن) الشرطية فأنّه يرتفع بما عاد عليه من الفعل من غير تقدير فعل أي : أنَّه مرفوع بالفعل الظاهر) [٨١] . ثم نقلت قول الفرّاء في شرح آية (الاستجارة) وقالت : (ونفهم من هذا النَّص أنّ الاسم المرفوع بعد الأداة هو فاعل للفعل المظهر ، والكوفيون يجيزون تقديم الفاعل على الفعل) [٨٢] . أقول : هذا وهم من الدكتورة شيماء رشيد منشؤه اللبس الذي حصل في فهم عبارات الفرّاء ، إذ يرفع الاسم المتقدم بما عاد عليه من الفعل المتأخر ، ولم يقل هو فاعل . وقد ذكرت سابقا أنّه لا يوجد نص صريح تطمئن إليه النفس يعرب الاسم المتقدم فاعلًا . وليس هذا الوهم منحصرًا بعبارات الكوفيين ، بل قد نجده في عبارات البصريين أيضًا ، فالدكتور صالح نوري تحدث عن الاسم الواقع بعد (إذا) الشرطية ، وذكر رأي سيبويه وبعده ذكر رأي ابن مالك (ت٦٧٢ه) ، وعلق عليه متوهمًا إذ قال : (ولي في الخاتمة وقفة مع الشيخ ابن مالك رحمه الله ، اذ قال : (.... ، ولا يليها عند سيبويه الا فعلٌ ومعمولُ فعلٍ ، فإن كان اسمًا مرفوعًا وجب عنده أن يُرفعَ بفعلٍ مُقَدَّرٍ موافقٍ لفعلٍ ظاهرٍ بعدَهُ ، ... ، لا يجيز سيبويه غير ذلك) . قلت : وهذا القول عجيب جدًا من رجلٍ فاق شرّاح كتاب سيبويه تمحيصًا وتحقيقًا وتدقيقًا ، والحق أنّها هفوةٌ منه) [٨٣] . ويرى في موضعٍ آخر أنّ سيبويه يجيز الإبتداء بعدها إن كان الخبر فعلا [٨٤] . وأنا لا أعرف وجه العجب عند الدكتور صالح ، ولي وقفةٌ معه تتجسد في الآتي :

١. أنّ جمال الدين بن مالك لم يكن متوهمًا كما زعم الدكتور صالح فهو يرى أنّ سيبويه يقول : لا يلي (إذا) الا فعلٌ ومعمولُ فعلٍ ، وهذا رأي معظم البصريين على ما أثبتُ في

المبحث الثاني . إذا جاء بعدها اسمٌ مرفوعٌ وجب عند سيبويه أن يُرفع بفعلٍ مقدَّرٍ موافق لفعلٍ ظاهرٍ بعده ، وهذا رأي البصريين أيضًا .هذا ما نقله جمال الدين ابن مالك عن سيبويه ، فأين الإشكال ؟

٢- أنَّ الدكتور صالحًا ذكر أنّ سيبويه لا يجيز الابتداء بعد (إذا) وأحال هذا الرأي على مصدرٍ متأخر هو : الجنى الداني في حروف المعاني : ٣٦٠ .

وذكر رأيًا آخر لسيبويه يجيز الإبتداء بعد (إذا) ان كان الخبر فعلا ، وأحال على الجنى الداني : ٣٦٠ و ٣٦١ ، وشرح ابن عقيل ٤٧/٣ و لم يحل على كتاب سيبويه .وقد أيّد الرأي الثاني ، واستدلّ له بقول سيبويه في (هذا باب ما ينصب فيه الألف) ، جاء فيه : (والرفع بعدهما جائز [٨٥] ، لأنّك قد تبتدئ بعدهما فتقول : اجلس حيث عبدُالله جالس ، واجلس إذا عبدالله جلس) [٨٦] . والوهم الذي وقع فيه الدكتور صالح نجمَ عن عبارة سيبويه الموهمة في هذا النص (والرفع بعدهما جائز) ، ولكن سيبويه لم يصرح بأنَّ هذا المرفوع مبتدأ أو بأنّه فاعلٌ لفعلٍ محذوف ، وكانت قراءته للنص مجتزأة لم تشمل النصوص الأخرى للموضوع نفسه .

٣.أنّي لم أجد أيَّ عالمٍ من البصريين يذكر أنّ سيبويه يُعرب الاسم المرفوع بعد (إذا) و(إن) على الابتداء ولم أجد من ينسب إليه ذلك إلّا الدكتور صالح نوري .

٤. أنّ إثبات ما نسبه الدكتور إلى سيبويه يترتب عليه مخالفة البصريين جميعًا له . والذي أُريد الخلوص إليه تبرئة سيبويه وابن مالك من هذه النسبة .

وأكرر ما ذكره لنا أستاذنا الدكتور طه محسن وهو أنّ سمة الباحث العلمي التريث والتأني وعدم العجلة في إصدار الأحكام وتخطئة العلماء الذين سخّروا أنفسهم لخدمة العلم والتراث ، وعدم تسفيه آرائهم ، والحط من قدرهم ، وغمط حقهم عملًا بقوله تعالى (ولا تبخسوا الناس أشياءهم) [٨٧].

نتائج البحث:

بعد هذه الرحلة العلمية التي طرقت فيها بابي البصريين وإخوانهم الكوفيين أستقي أقوالهم ، وألتمس آراءهم في مسألتي وضالتي ، وبعد ان جال فكري وطال نظري وصولا إلى رأيٍّ لا أُلقيه جُزافا ، ولا أرسله اعتباطًا ، سجلت الملحوظات الآتية :

الأولى : أنَّ الخلاف في الاسم المرفوع الواقع بعد أداتي الشرط لم يقتصر على البصريين في قبالة الكوفيين وإنّما امتد بين أبناء المذهب الواحد، فقد خالف الأخفش البصريين ، وخالف ثعلب الكوفيين .

الثانية : أنَّ كتب الخلاف النحوي أشارت إلى أنَّ الكوفيين يُعربون الاسم المرفوع المتقدم مبتدأً ، ويأتي الإنصاف لأبي البركات الأنباري في مقدمة هذه المصنفات .

الثالثة : عدّ سيبويه الاسمَ المرفوع بعد أداتي الشرط فاعلًا لفعلٍ مضمرٍ يفسره الفعل المظهر ، ولم يذكر رأيا آخر ، وهذا ينفي ما نسبه اليه بعض المعاصرين من أنّ له رأيينِ في المسألة .

الرابعة : أنَّ للأخفش رأيين في الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط ، ذكر البصريون الرأي الأوّل له والقائل برفع الاسم المتقدم على الابتداء ، ونعتوه بأنَّه باطلٌ وفاسدٌ ، وسكتوا عن رأيه الثاني الموافق لرأي سيبويه، الذي رجّحه على الرأي الأوّل ، وقد خَفيت عنّا أسباب السكوت.

الخامسة : أنّي وجدت رأيين لأبي الفتح عثمان بن جني في المسألة ، أحدهما يوافق قول البصريين ، والثاني يوافق قول الأخفش وبعض الكوفيين ، ولكنّ النحويين البصريين لم يذكروا رأي ابن جني المخالف لسيبويه ولم يتداولوه في الأوساط العلمية ، وقد يكون سبب ذلك عدم تقوية الرأي الكوفي في المسألة .

السادسة : أنّي لم أجد رأيًا موحدًا للكوفيين في المسألة ، فالفرّاء تارةً يُعربُه فاعلًا لفعلٍ مضمر ، وأخرى يعربُه مبتدأً. ونقل ثعلب رأيا للفرّاء ينسب إليه القول بإضمار فعل ، ونسب أبو حيان للكسائي رأيين في المسألة ، أحدهما يعربُ الاسمَ فاعلًا لفعل مضمر ، والآخر يجعله في موضع الابتداء . أمَّا أبو بكر الأنباري فقد وجه إعراب الاسم المرفوع بعد أداتي الشرط على أنّه مرفوع على موضع الابتداء ، وما بعده خبر .

السابعة : أنَّ ما نسبه النحويون القدامى إلى الكوفيين في هذه المسألة ، جاء بعضه صحيحا ، وبعضه الآخر كان مبنيًا على الوهم .

الثامنة : أنَّ صعوبة القطع بالتوجيه النحوي في الدرس الكوفي مردُّه إلى فقدان التراث النحوي للكوفيين ، وعدم وضوح حديثهم عن المسائل والتوجيهات وغموض المصطلح .

الهوامش:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنبـــاري (ت٥٧٧ هـــ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة السعادة ، الطبعة الرابعة ، مصـــر ، ١٩٦١ م. : ٦١٥/٢ و ٦١٦ .

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٦/٢ .

(٣) سورة الانشقاق : ١ .

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٢٠/٢ .

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٦/٢.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦١٦/٢.

(٧) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦ هـ) تحقيق ودراسة : الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الدار اللبنانية ، الطبعة الاولى ، بيروت ، ٢٠١١ م:ص: ٢٢٤ و ٢٢٥ .

(٨) التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين : ص:٢٢٧ .

(٩) سورة التوبة : ٦.

(١٠) اللباب في علل البناء والإعراب ،لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦ هـ) تحقيق : عبدالاله نبهان ، دار الفكر المعاصر ، الطبعة الأولى ، دمشق ، ١٩٩٥ م : ص:٥٧/٢ .

(١١) ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبداللطيف بن ابي بكر الشرجي الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ) تحقيق : الدكتور طارق عبد عون الجنابي ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٧ م : ص:١٢٩ .

(١٢) الكتاب، لأبي بشر (عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠ هـ) تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣ م، ص: ١١٢/٣ .

(١٣) الكتاب : ١١٣/٣ و ١١٤ .

(١٤) الكتاب : ١٠٦/١ و ١٠٧ .

(١٥) سورة التوبة : ٦ .

(١٦) إعراب القرآن، للنحاس (لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨ هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية : ص:٣٨٢ .

(١٧) سورة المرسلات : ٨ .

(١٨) سورة التكوير : ١ .

(١٩) سورة الانشقاق : ٣ .

(٢٠) سورة الانفطار : ١ .

(٢١) سورة الانفطار : ٢ .

(٢٢) سورة الانفطار : ٣ .

(٢٣) اعراب القران للنحاس : ١٠٧٠ .

(٢٤) كتاب سيبويه : ١١١/٣ (الهامش) .

(٢٥) كتاب سيبويه : ١١١/٣ (الهامش) .

(٢٦) شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي (ت٣٦٨ه) ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٨م ، ص: ١٦١/٢ و ٢٢٣/٣ .

(٢٧) مشكل إعراب القرآن ، مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧ هـ)، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، دار البشائر ، ط١ ، دمشق ، ٢٠٠٣م ، ص:٣٣٠/٢ .

(٢٨) المرتجل ، لابن الخشاب (ت٥٦٧ هـ) تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢م،ص: ٢٢١ .

(٢٩) سورة الانشقاق : ١ .

(٣٠) معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ هـ) تحقيق الدكتور عبد الأمير الورد ، عالم الكتب ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٣ م. ، ص: ٦٢٤ .

(٣١) سورة التوبة : ٦ .

(٣٢) معاني القران للأخفش ،ص: ٤٦٢ .

(٣٣) الانشقاق : ١ .

(٣٤) سورة التكوير : ١ .

(٣٥) ديوان ذي الرّمة ، بشرح أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي ، تحقيق الدكتور عبدالقدوس أبو صالح ، مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٩٧٢م، ص: ٢/ ١٠٤٢ وينظر الخصائص في الهامش ١٥٧/٢ .

(٣٦) الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الثانية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٣ م : ١٥٦/٢ و ١٥٧ .

(٣٧) الخصائص : ١٤٤/١ .

(٣٨) سورة الانشقاق : ١.

(٣٩) سورة التكوير : ١.

(٤٠) الخصائص : ١٤٥/١ و ١٤٦ .

(٤١) ينظر : تقدم الفاعل على رافعه وحقيقة إعرابه عند الكوفيين : ٢٦ وهو بحث غير منشور ، مطبوع بالآلة الطابعة .

(٤٢) جمع أحد الباحثين آراء الكسائي القرآنية في أطروحة سمّاها (معاني القرآن) .

(٤٣) سورة النساء : ١٧٦ .

(٤٤) سورة التوبة : ٦ .

(٤٥) ديوان الكميت ، جمع وتقديم دكتور داوود سلوم ، بغداد ، ١٩٦٩م: ٢١٤/١ ، وينظر: معاني القران : ٢٩٧/١ .

(٤٦) البيت لكعب بن جعيل في خزانة الادب ٤٥٧/١ وينظر: معاني القران : ٢٩٧/١ .

(٤٧) معاني القران : ٢٠٤/١ .

(٤٨) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، الدكتور مهدي المخزومي ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ، ط٣ ، ١٩٨٦م ،ص: ٢٧٧ و ٢٧٨ .

(٤٩) سورة الانشقاق : ١-٤ .

(٥٠) معاني القران، للفراء يحيى بن زياد (ت٢٠٧)، تحقيق الأستاذ محمد علي النجار، عالم الكتب ،ط٢، بيروت، ١٩٨٠م : ٢٥٠/٣ .

(٥١) سورة النحل : ٥٣ .

(٥٢) لم ينسبه معاني القران إلى صاحبه ، واكتفى بقوله : ورد في أمالي الشجري : ٢٣٦/٢ .

(٥٣) معاني القران : ١٠٤/٢ و ١٠٥ ، وينظر : تقدم الفاعل على رافعه : ٩ .

(٥٤) سورة الانشقاق : ١ .

(٥٥) سورة التوبة : ٦ .

(٥٦) سورة الاسراء : ١٠٠ .

(٥٧) من كلام حاتم الطائي ، في النوادر في اللغة ،لأبي زيد القرشي(ت٢١٥ هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد عبدالقادر أحمد ، دار الشروق ، الطبعة الأولى ، بيروت ، ١٩٨١ م : ص٢٧٠ ، وينظر : تقدم الفاعل على رافعه : ١٣ .

(٥٨) معاني النحو، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٧م ، ٤٦/٢ و ٤٧ .

(٥٩) معاني القرآن للأخفش : ٤٦٢ .

(٦٠) سورة التكوير : ٤ .

(٦١) التفسير المنتخب مما فسره ثعلب ،للدكتور هادي عطية الخلالي ، ٢٠٠٥م ، دون ذكر مكان الطبع :ص ٢١٧ .

(٦٢) معاني القران، لثعلب أبي العباس أحمد بن يحيى (ت٢٩١ هـ) جمع وتحقيق الدكتور شاكر سبع نقيش الأسدي ، مطبعة الناصرية ، العراق ، ٢٠١٠م : ص٢٢٧ .

(٦٣) مجالس ثعلب ، لأبي العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١ هـ) شرح وتحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة الخامسة ، مصر ، ١٩٨٧ م: ٢٣٠/١ و ٢٣١ .

(٦٤) ديوان طرفة ابن العبد ، شرح الأعلم الشنتمري ، تحقيق : دريد الخطيب ولطفي الصقال ، إدارة الثقافة والفنون ، البحرين ، والمؤسسة العربية ، بيروت–لبنان ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م : ٣١ .

(٦٥) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الانباري (ت٣٢٨ هـ) تحقيق وتعليق : عبدالسلام محمد هارون ، دار المعارف ، الطبعة السادسة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص: ١٩١ .

(٦٦) ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف –القاهرة ، ١٩٨٤م ، ص١٤: .

(٦٧) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات : ٥١ .

(٦٨) كتاب سيبويه : ١١١/٣ الهامش .

(٦٩) شرح السيرافي : ١٦١/٢ ، وينظر الشرح نفسه : ٢٢٣/٣ .

(٧٠) مشكل إعراب القران : ٣٣٠/٢ .

(٧١) المرتجل : ٢٢١ .

(٧٢) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٦٢٠/٢ .

(٧٣) شرح المفصل ،لأبن يعيش(ت٦٤٣ هـ) قدّم له الدكتور اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠١ م، ٢١٩/١ .

(٧٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الاندلسي ، (ت٧٤٥ هـ) تحقيق وشرح د. رجب عثمان محمد ، مراجعة الدكتور رمضان عبدالتواب ، مكتبة الخفاجي ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٤١٨ه = ١٩٩٨ م : ١٨٦٩/٤ .

(٧٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٨٦٩/٤ .

(٧٦) ديوان النمر بن تولب :٧٢ ، ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٨٦٩/٤ .

(٧٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٨٧٠/٤ .

(٧٨) ينظر مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، لابن هشام الانصاري ، تحقيق الدكتور حنا

الفاخوري ، دار الجيل ، ط٢ ، بيروت ، ١٩٩٧م : ١٦٠/١ ، بتحقيق الدكتور حنا الفاخوري ، وينظر : همع الهوامع في شرح الجوامع، لجلال الدين الاسيوطي (ت٩١١ هـ) تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠١م: ١٧٨/٣ .

(٧٩) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، أحمد مكي الانصاري ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، ١٩٦٤ م ، ص: ٤٣٥ .

(٨٠) من تعليقات استاذنا الدكتور على رأي المخزومي في المسالة ،التي ألقاها على طلبة الدكتوراه في عام ٢٠١٣ (مدونتي الخاصة) .

(٨١) الخلاف النحوي في ترتيب الجملة : ٢٢٦ .

(٨٢) الخلاف النحوي في ترتيب الجملة، الدكتورة شيماء رشيد ، دار صفاء للنشر ، عمان ط١ ، ٢٠١١م ، ص: ٢٢٦ .

(٨٣) خلاف النحويين البصريين لسيبويه حتى نهاية القرن الرابع الهجري : ٩٤٥ ، أطروحة دكتوراه في كلية الآداب – جامعة بغداد .

(٨٤) ينظر : المصدر نفسه : ٩٤٤ .

(٨٥) اشارة إلى (إذا) و (حيث) .

(٨٦) الكتاب : ١٠٦/١ و ١٠٧ .

(٨٧) سورة الاعراف : ٨٥ .

The fact raised the name after the two tools condition (iin) and (iidha) when Alkufiiyn

Dr. Abdul hesien mosa wide
email: libraryarabic@yahoo.com

This research talks about a controversial grammatical issue among the old scientists of grammar on the level of the one grammatical doctrine and that of grammatical ones. This issue has entered the workbooks of the grammatical controversy and has shed its light on the modernists' studies and has inspired the researchers' minds and it has occupied a large area of discussion in the grammar workbooks. After making a grammatical analysis to it and searching in its origins, it has been found that the illusion has taken a space in the grammatical explanation. This issue is the fact of the raised noun after the two conditional tools (إنْ and (إذا among alkoviin The old ,followed by the modernists, have assigned alkoviin a speech they haven't said and neglected Ibn Jinni's opinion which agrees with alkoviin without mentioning. So the fact of this issue has been discovered depending on old and modern grammar workbooks. This research has shown that the difficulty of cutting with the grammatical orientation in the Kufi lesson belongs to:

A. the loss of alkoviin grammatical patrimony.

B. the ambiguity of their speech about the issues and directives.

C. the ambiguity of the grammatical term in their patrimony.